

8) التضييق على حق الانتماء النقابي والممارسة للفعل النقابي داخلها عبر التهديد بالطرد من العمل والتنقيل التعسفي وتسييد الحكرة والإذلال في استغلال حقير للهشاشة التشغيلية خاصة مع غياب ضمانات الاستمرار في الشغل بسبب العقود المحددة الأجل و عقود الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات Anapec المعتمدة في التواطؤ على الحق في التوظيف العمومي؛

9) ابتزاز مسؤولي بعض الجمعيات للمربين باستخلاصهم مبالغ من أجورهن/هم الهزيلة دون وجه حق، تصل في حالات إلى 250 درهم عن كل شهر (1500 درهم في الشطر الواحد) بمبرر تقاسم الاستفادة.
إن الملتقى الوطني وبعد وقوفه الدقيق بالدرس والتحليل على أوضاع شغيلة التعليم الأولي داخل وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة التي لا ترتبط بهذا السلك سوى بالاسم ومن أجل تصحيح الاختلالات المسجلة وقناعة من الجامعة الوطنية للتعليم FNE بالدور الريادي للمربين داخل منظومة التربية الوطنية وبأهمية التعليم الأولي كقاعدة للتطوير والعصرنة والارتقاء بتعليمنا العمومي إلى مصاف الدول الرائدة تعليمها فعليا وانطلاقا من نضالها المبدئي من أجل تعليم عمومي مجاني وعصري موحد وموحد لجميع بنات وأبناء الشعب المغربي من التعليم الأولي إلى العالي فإنه يجدد طرح مطالبه كما يلي:

1. تجديد المطالبة بإدماج مربيات ومربي التعليم الأولي "العمومي" ضمن النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة وفي إطار الوظيفة العمومية كحل جذري لا محيد عنه للنهوض بتعليمنا العمومي وبناءه على أسس صلبة وإنهاء وساطة الجمعيات المدنية المستثمرة في التعليم كعنوان تبديد المال العمومي الموجه لتطوير التعليم الأولي؛
 2. الرفع من أجور العاملات والعاملين بسلك التعليم الأولي إلى 5000 درهم دفعة واحدة وصافية بالترتيب في السلم 10 الدرجة الثانية، حتى تتناسب مع الأدوار الهامة والأساسية لهذه الفئة في المنظومة مع اعتبار سنوات الأقدمية والخبرات ومعادلتها واعتبار حاملي/ات الشواهد والدبلومات؛
 3. التصريح الفعلي بالمربيات والمربين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS وتفعيل المحاسبة في حق كل من سولت له نفسه العبث بمصير شغيلة التعليم الأولي والتحايل على التشريعات التشغيلية؛
 4. التعجيل بالتسوية المالية للمستحقات المالية العالقة وعدم تحميل أي مسؤولية تقصير أو عشوائية، للمربيات والمربين، في تدبير صرف الأجور والتصريح بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ودعوة وزارة التربية الوطنية وأكاديمياتها الجهوية للتربية والتكوين ومديرياتها الإقليمية إلى تحمل المسؤولية تجاه مستحقات المربيات والمربين؛
 5. المطالبة باحترام حق الانتماء النقابي وممارسة الحريات النقابية المكفولة دستوريا وتضمنها الميثاق الدولية التي صادقت عليها الدولة، والكف عن التضييق الرامي إلى تكريس واقع الحكرة والإذلال الذي تعيشه الفئة؛
 6. إعادة المطرودين/ات من العمل بسبب النشاط النقابي أو لانسحاب الجهة المشغلة من المشروع وإقرار تعويضات لهم/هن، مع تفعيل التعويض عن فقدان الشغل، وخلق الضمانات اللازمة لفرض استمرار الشغل؛
 7. الاستمرار في النضال الديمقراطي والصادق في خدمة التعليم العمومي عموما والتعليم الأولي بشكل خاص لانتراع الحقوق والمطالب العادلة والمشروعة للعاملين/ات به بكل الأشكال النضالية الممكنة وبلا هوادة؛
- وفي نهاية أشغال الملتقى الوطني لمربيات ومربي التعليم الأولي "العمومي" في إطار الجامعة الوطنية للتعليم FNE تم تجديد عضوات وأعضاء اللجنة الوطنية (السكرتارية الوطنية سابقا) التي ستشرف على تتبع الملف المطالب لشغيلة التعليم الأولي والنضال من أجل تحقيقه تحت إشراف المكتب الوطني. وفي ما يلي تشكيلة اللجنة الوطنية:

1- المنسق الوطني: بويمزكان مراد 0607931038

نوابه: 2- حلمون فيصل، 3- العيادي زليخة، 4- رزقي يونس؛

5- أمين المال: الطويل عبداللطيف، 6- نائبته: النوري لبنى؛

7- المقرر: المبارك مراد، 8- نائبته: لحر حنان؛

المستشارون والمستشارات المكلفون/ات بمهام: 9- شتوان هند، 10- رمضان الهام، 11- دويبة حستاء، 12- كمال

خديجة، 13- الخاوا عتيقة، 14- المرابط هند، 15- علوت سعاد، 16- زروال وسام، 17- خيا محمودة، 18- أكداش

مريم، 19- فاهم إحسان، 20- بفيد رشيد، 21- فلاق محسن.

عاشت وحدة شغيلة التعليم الأولي في مواجهة التضييق والحكرة والتسلط

عاشت الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي نقابة جماهيرية وحدوية ديمقراطية تقدمية مستقلة ومتضامنة

عن الملتقى الوطني لمربيات ومربي التعليم الأولي في إطار الجامعة الوطنية للتعليم FNE

